موريتانيا: هل أصبحت ثكنات العسكر محاضن للديمقراطية بدل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني؟

أ. أحمد محفوظ بيه(*)

يسهم انغلاق الحقل السياسي في البحث عن بدائل للإصلاح خارج أطر المشروعية السياسية المقننة؛ وهو ما يمكن تفاديه عن طريق تنظيم المجال العام في بعده السياسي المتعلق بممارسة الحكم والمشاركة في صنع السياسات العامة لإحداث الإصلاح المنشود. من هنا سنسعى لمعرفة التطورات التي لحقت الحقل السياسي الموريتاني، من خلال البحث في طبيعة التغيير والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطي والانتخابات التي نظمت، ومدى احترام الحريات الأساسية كحرية التعبير والتنظيم. ولأننا لا نرى في الانقلابات المدخل المناسب المؤكد لتحقيق الديمقراطية؛ فهذا مما يجعلنا نعارض أي انتقال عنيف للسلطة. ويتمحور دورنا في البحث عن سبل تعزيز اتجاهات الديمقراطية لتحقيق نقلة نوعية في جميع المجالات(1). على أن انغلاق الحقل السياسي في موريتانيا ونفشي الفساد الإداري والمالي الذي أتى على كل شيء، حتى إرادة الإصلاح والتغيير، دفع الجميع إلى مساندة أية حركة تغيير، حتى ولو أتت على ظهر الدبابات، كما حصل مع انقلاب المقدم أعلى ولد محمد فال.

فأمام انسداد أفق التغيير السياسي في وجه الحركة الديمقراطية في موريتانيا، لم يكن من مناص من تدخل الجيش، في محاولة للتسريع بعملية الانتقال نحو الديمقراطية، وفتح الطريق أمام الإصلاح؛ كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية التي خرجت من الأوليجارشية العسكرية إلى عهد

(*) باحث موريتاني.

الحريات والحكم المدنى، وكما حدث بعد ثورة القرنفل فى البرتغال؛ إذ أسهم الجيش فى تسليم السلطة للمدنيين، وهو ما وقع كذلك إثر الانقلاب على نظام سوهارتو فى إندونيسيا، وجعفر النميرى فى السودان، وموسى إتراورى فى مالى.

ويلاحظ أن رئيس المجلس العسكرى زار السودان ثلاث مرات فى غضون سنة[٢]، وعقد صفقة مع إحدى الشركات السودانية للاتصالات (سودانتل)، لتفوز بصفقة للمحمول فى موريتانيا، وأقام علاقات دبلوماسية كاملة مع هذا البلد الشقيق، وافتتح سفارة به، بعد أن ظل تابعا لسفارتنا فى القاهرة، كما التقى مع اللواء سوار الذهب فى الدوحة، ضمن فعاليات مؤتمر الدوحة للديمقراطية والإصلاح فى الوطن العربى، وصرح العقيد فى خلاله بأن "إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من حيث المبدأ هى لخدمة القضية الفلسطينية"، مضيفا أن "موريتانيا كانت سباقة حينما كان الخيار خيار المواجهة، كما هى سباقة عند تغيير الوضع"، مؤكدا أن "من يملى على الموريتانيين مواقفهم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو منظمة التحرير والشعب الفلسطينى ودول المواجهة"، وأضاف كذلك أن "العسكر هم الذين أودوا ببلادهم إلى غياهب الديكتاتورية، ومن ثم فإن عليهم أن ينقذوها بالديمقراطية". وقد أسفر اللقاء عن إنشاء "المؤسسة العربية للديمقراطية"[٣]. كما يلاحظ أن رئيس المجلس العسكرى التقى بالرئيس المالى تومانى توري، وصليا معا خلف العقيد القذافى فى أحد الأعياد، ومن المعلوم أنه خاض تجربة مماثلة؛ فقد كان رئيس "اللجنة العسكرية الانتقالية لخلاص الشعب" التى أطاحت بنظام موسى تراورى فى مارس عام ١٩٩١م، ونظمت انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة ومحايدة، فاز فيها الفقيه عمر كوناري (المفوض السامى للاتحاد الأفريقى حاليا) الذى احتفظ بالسلطة مدة ولايتين، ثم عاد المنقذ! تومانى توري ليرشح نفسه فى مايو عام ٢٠٠٢م، ويفوز فى الشوط

الثانى بنسبة ٦٥٪، ثم يطيب له المقام فيترشح لانتخابات إبريل عام ٢٠٠٧م، يوفوز بنسبة فاقت ٧٠٪ فى الشوط الأول. ويرى بعض الباحثين أن التجربة الأخيرة هى ما يستهوى المجلس العسكرى المتحكم سابقا الذى يؤكد الواقع أنه مازال الحاكم الفعلى.

وقد أسهمت التجربتان السابقتان فى إنارة الطريق أمام القائمين على السلطة فى القصر الرئاسى بموريتانيا لتحقيق نقلة نوعية نحو الديمقراطية؛ إذ ظهر المجلس العسكرى للعدالة والديمقراطية بوصفه أداة انتقالية اضطرارية لتحقيق رغبة الشعب فى الديمقراطية والبناء؛ وهو ما دفع عددا من المثقفين إلى مؤازرة المجلس وتمكينه من النهوض بدوره التاريخى لوضع البلاد على طريق البناء الديمقراطى، كما حصل من جيوش الدول التى أشير إليها، والتى اضطلع فيها الجيش بتسريع وتيرة الإصلاح والديمقراطية.

ومن ثم فقد تعهد رئيس المجلس العسكرى للعدالة والديمقراطية بتوفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة نزيهة، وفتح باب الحوار السياسى للتوافق حول قواعد الانتقال الديمقراطى البناء، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، ووضع دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة نزيهة.

وقد شكل ذلك محاولة لتصحيح المسار، والخروج بالبلاد من نفق الفساد المستشرى؛ وهو مما أعطاه مشروعية سياسية، إثر النجاح فى الإطاحة بنظام معاوية ولد سيدى أحمد الطايع فى ٣ أغسطس ٢٠٠٥م، والتعهد بتحقيق تغيير سياسى، يشكل انقلابا حقيقيا فى مسار عملية التحول الديمقراطى. وتجسيدا لذلك؛ أعلن المجلس العسكرى عن نية أعضائه عدم البقاء فى السلطة، وعزمهم على ألا تزيد المدة الانتقالية عن سنتين، يوضع فى خلالها دستور جديد، وتنظم انتخابات شفافة نزيهة، يختار فيها الشعب نوابه بشفافية، فى ظل حياد تام للإدارة، عكس ما كانت عليه الحال فى المدة السابقة[٤].

وفى مسعى لضمان الحياد، تعهد العسكريون بألا يترشح أى من أعضاء المجلس والحكومة الانتقالية للانتخابات، واعتمد مبدأ التشاور مع جميع أطياف الحقل السياسى حول التدابير اللازمة لتحقيق إصلاح سياسى، وتعديل الدستور؛ ليمنع على أى رئيس البقاء فى السلطة أكثر من مدتين رئاسيتين، وإلزام الرئيس المنتخب بالحياد الحزبى، وعدم ممارسة أى دور حزبى فى مدة رئاسته.

على أننا نرى ضرورة الأخذ بالتطور النوعى الذى شهدته بعض الدساتير، ومنها الدستور المصرى الذى قدم ضمانات ملموسة لاحترام الحقوق والحريات؛ إذ أضحى المساس بها جريمة لا تسقط بالتقادم، وتتكفل الدولة بتقديم تعويض عادل لمن وقع عليه الاعتداء. وفى مسعى لتحقيق التوازن بين السلطات وإعطاء دور فاعل للبرلمان أصبح لديه الحق فى تعديل بنود الموازنة العامة.

وقد أدى غياب لجنة تأسيسية منتخبة من قبل الشعب إلى التشكيك فى شرعية النظام الدستورى الجديد. ومن الغرابة بمكان غياب هذا المطلب من أجندة الفرقاء السياسيين إبان أيام التشاور، كما يلاحظ تجاهل المشرع التأسيسى وضعية الجهاز الحكومى عامة، ورئيس الحكومة خاصة. وتكمن المفارقة الأساسية فى المسئولية المزدوجة للوزير الأول؛ برغم ضعف الاختصاصات التى يتمتع بها، المتمثلة أساسا فى تنسيق العمل الحكومى، وتنفيذ الاختيارات المحددة سلفا.

وقد نظمت لقاءات موسعة حول قضايا المسار الديمقراطى وإصلاح العدالة وتحقيق الحكم الرشيد، كما اتفق على تشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتنظيم إحصاء إدارى ذى طابع انتخابى، وإجراء تعديلات واسعة مهمة لبعض القوانين النظامية المتعلقة بالقضاء والصحافة؛ إذ نظم

قطاع السمعيات البصرية، وتأصلت حرية الإعلام، وفُتح بابها أمام جميع الفرقاء فى الحقل السياسى، وفرض تمييز إيجابى لصالح النساء، بحيث لا تقل نسبتهن فى جميع المجالس المحلية والنيابية عن ٢٠٪، وشكلت هيئة للسمعيات البصرية تهدف إلى الرقى بالصحافة وترقية أدائها، وأُعطيت التراخيص لستة أحزاب جديدة ومائة وعشرين منظمة حكومية، وأكثر من ثلاثين صحيفة، كما أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وجُعلت إطارا وطنيا للتشاور بين الإدارات المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الوطنية غير الحكومية، وأنشئ مرصد مكون من هيئات المجتمع المدنى يعنى بمراقبة الانتخابات، واستحدث قانون يعترف للمعارضة السياسية ببعض الحقوق، ويعطيها دورها بوصفها مراقبا وموجها، ويفتح الباب أمامها للنقد البناء، ويعطيها الحق فى مخاطبة البرلمان[٥].

على أن المجتمع الموريتانى مجتمع قبلى، وهو ما تم تكريسه مدة الحكم السابق؛ إذ تم اللعب على أوتار التوازنات القبلية لتفتيت المجتمع؛ وهو مما أدى فى خلال الانتخابات الأخيرة إلى استشراء ظاهرة الترشيحات المستقلة، وهو ما من شأنه جلب أصوات الناخب المحلى، خصوصا على الصعيد الأهلى فى القرى والأرياف، حيث تسود الولاءات الضيقة.

وعلى الصعيد الاقتصادى أضحت البلاد عضوا فى منظمة الشفافية الدولية؛ وهو مما يفتح الباب أمام المنظمة للإسهام فى محاربة الفساد، كما روجعت بعض الاتفاقيات مع بعض الشركات التى تضمنت بنوداً مجحفة، صادق عليها البرلمان بدون الاطلاع عليها.

وقد حكمت تجربة الإصلاح مجموعة محددات اجتماعية وسياسية. فما أهم هذه المحددات؟ وما مدى تأثيرها فى المسار العام للتجربة؟ ذلك ما سنسعى لتعرفه من خلال محورين؛ يعرض أولهما للمحددات الاجتماعية التى

تحدد العمل السياسى، فى حين يعرض الآخر للمحددات السياسية التى سنعرض من خلالها لأهم التيارات والاتجاهات الناظمة للحقل السياسى فى موريتانيا.

أولا : المحددات الاجتماعية

ظل لحركة المرابطين الدور الفاعل فى وضع الإطار الاستراتيجى والسياسى والأيديولوجى الذى ساد المجتمع الموريتانى بل المغاربى؛ فقد حكم أجداد الموريتانيين (المرابطون) مراكش، وامتد نفوذهم إلى الأندلس[٦]، وبعد هذه الحركة ساد النظام القبلى على نطاق واسع، وساد المجتمع تقسيم فئوى حسب المهنة السائدة لدى كل فئة.

وحيث ظهرت فئات تقوم على أساس التخصص الحرفى المغلق المتوارث، وحيث الزواج محصور داخل كل طائفة على غرار المجتمع الهندى، وجدت فئة الزوايا وهم المعنيون بالعلم والتعلم ولهم يد طولى فى المجالات التجارية والاقتصادية، وفئة المحاربين وهم قبائل هلالية، وفئة العامة أو التابعين، وهم فى الأغلب على هامش الفعل السياسى والاجتماعى، أما الزنوج فهم قوميات؛ منها "البولار" فى منطقة "جورجل"، و"السوننكى" فى منطقة "جيدى ماغة"، و"الولوف" عند مصب النهر، ويمارس أغلب هذه القوميات الزراعة وصيد الأسماك[٧]. ويمتاز "الفولان" – وهم من أصل عربى– بكونهم يعيشون على الرعى. هذا التقسيم الاجتماعى ذو البعد الطبقى يعد أحد مفاتيح فك طلاسم المشهد السياسى الحالى فى موريتانيا. على أننا أخذنا بتقسيم آخر نراه أكثر فاعلية فى الحقل السياسى، ألا وهو تقسيم المجتمع إلى أربعة فئات؛ هى:

الفئة البيروقراطية: وهى الفاعل الرئيسى فى رسم السياسات العامة وتعديلها.

فئة الرأسماليين ورجال الأعمال: ولهم يد طولى فى العمل السياسى.

فئة الزعامات التقليدية: ولهم سلطات تقليدية مهمة فى الحقل السياسى.

فئة المثقفين والأطر والعمال: وهم محل تنافس بين مختلف الفئات الأخرى لكسبهم عن طريق الإغراء والتصعيد[٨].

ثانيا: المحددات السياسية

فى ظل انسداد الحقل السياسى، وتضاؤل فرص التغيير الديمقراطى، لم يكن من مناص لإحداث نقلة ديمقراطية من تدخل الجيش الذى أخذ على عاتقه فتح الباب أمام تحول ديمقراطى فى البلاد، وإجراء انتخابات تميزت بغياب ثنائية النظام والمعارضة؛ إذ ظلت الإدارة على المسافة نفسها من جميع الفرقاء السياسيين، وتميزت بالحياد التام، فى الانتخابات التشريعية؛ برغم ما أشيع بقصد التشويش على المسار الديمقراطى؛ إذ عبر كثيرون – ومنهم المراقبون الدوليون – عن رضاهم عن الظروف التى سارت فيها الانتخابات! وذلك برغم تأكيد المعارضة تدخل المجلس العسكرى فى الانتخابات الرئاسية. على أن الحياد كان السمة الغالبة فى الانتخابات البلدية والتشريعية.

وقد عُدّ ذلك مؤشراً لوفاء السلطات الإدارية بمستلزمات التنظيم والمراقبة بشكل مرض، على عكس الحال فى الاستحقاقات السابقة التى كثر فيها اتهام الإدارة بالتدخل لصالح بعض المرشحين، بل تزوير المحاضر، والتنكيل بمن يرفض من الإداريين التوقيع على المحاضر المزورة؛ كما حصل مع حاكم ولاية أنواذيبو الذى اختفى هو وطاقم الطائرة التى أقلتهم فى ظروف غامضة، إثر رفضه التوقيع على محاضر مزورة؛ وهو مما أسهم فى فوز المرشح آنذاك أحمد ولد داداه على منافسه الرئيس السابق معاوية فى الانتخابات الرئاسية على صعيد الولاية (المحافظة). كما درجت الإدارة على

إقصاء كل من لم يشارك فى التوقيع على العرائض الجاهزة التى تعدها الإدارة المركزية المحددة للنسب الممنوحة لكل مرشح.

وهذا ما دفع رئيس الدولة فى المدة الانتقالية أعلى ولد محمد فال إلى التصريح بأن الجميع تعود خلال الحكم السابق أن يقال لهم: فلان سيصبح العمدة، وعلان النائب، ولم يكن للشعب الخيار فيمن يحكمه، مؤكدا أنه فى أول مرة يعطى للناخب الكلمة فى اختيار من ينوب عنه[٩]؛ وهو ما أسهم فى نجاح ١٢ حزبا فى الدخول للبرلمان بنحو ٤١ مقعداً من أصل ٩٥ هى مجموع مقاعد البرلمان، بل بلغ عدد المقاعد التى حصل عليها أحد أحزاب المعارضة السابقة نحو ١٦ مقعدا فى البرلمان. على أن الملاحظ أن تأثير الأحزاب مازال مرتبطا بالولاءات القبلية والجهوية.

وإذ لايزال المجتمع يعيش فى ظل تنظيمات ما قبل الدولة من عشائرية وقبلية وفئوية[١٠]؛ وهو ما يعد معوقا أمام القانون والمؤسسات؛ فإنه لوحظ وجود حضور سياسى مميز للمرأة التى أفادت من قانون المحاصصة والتمييز الإيجابى الذى فرض نسبة تمثيلية لاتقل عن ٢٠٪ فى جميع المجالس المحلية والنيابية؛ وهو مما شجع الأحزاب على ترشيحهن، ومكن العنصر النسوى من الحصول على نحو ٣٠٪ من مستشارى المجالس البلدية البالغ عددهم ٣٦٨٨ مستشارا، كما مكنهن من الحصول على نسبة تقارب ١٧٪ من أعضاء الجمعية الوطنية، ويشار إلى أنه من المأمول أن تسهم الترتيبات القانونية المتبعة من السلطات المحلية المتمثلة فى رفض اللوائح التى لا تحتل المرأة فيها مراكز متقدمة فى تجاوز المجتمع نظرة الدونية إلى المرأة؛ وهو ما لن يتحقق بدون الرفع من مستويات التعليم وتغيير العقليات.

وإجمالا يمكن تصنيف الخريطة السياسية الحالية فى المشهد السياسى الموريتانى من حيث التحديد إلى أحزاب سياسية ومستقلين.

أولا - الأحزاب السياسية:

تتمثل الأحزاب السياسية فى ٢٤ حزبا؛ أهمها:

أ – **كتلة أحزاب ائتلاف قوى التغيير:** تتشكل من أحزاب المعارضة التقليدية، وتضم "تكتل القوى الديمقراطية" الذى يرأسه "أحمد ولد داداه"، وهو زعيم المعارضة الحالى، و"اتحاد قوى التقدم" الذى يعد أحد أجنحة "الحركة الوطنية الديمقراطية"، و"التحالف الشعبى التقدمى" ذا الميول "الناصرية"، و"الحزب الوحدوى التقدمى الاشتراكى" ذا الميول "البعثية" (البعث السورى)، و"الحزب الموريتانى للوحدة والتغيير" (حاتم)، وهو الوريث الشرعى لـ "تنظيم فرسان التغيير" الذى يرأسه قائد انقلاب عام ٢٠٠٣م صالح ولد حنن، و"حزب الجبهة الشعبية" الذى يرأسه "الشيبه ولد الشيخ ماء العينين" المنشق عن "حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة" RDU (أحد أحزاب الظل)، و"حزب التجديد الديمقراطى"، و"حركة التجديد الزنجية" (أفلام)، وقد حصلت هذه الأحزاب على ما يناهز نصف مقاعد البرلمان، فقد حاز "تكتل القوى الديمقراطية" على نحو (١٦ مقعداً) وحصل "اتحاد قوى التقدم" على (٩ مقاعد)، وحصل حزب "التحالف الشعبى التقدمى" على (٥ مقاعد)، وحصل (حاتم) على نحو (٣ مقاعد)، وحصل "حزب الجبهة الشعبية" على (مقعد واحد).

ب – **مجموعة أحزاب الظل:** هى الأحزاب التى كانت معروفة بالأغلبية الرئاسية، ومنها: "الحزب الجمهورى" الحاكم سابقا الذى يتولى أمانته العامة حاليا السفير السابق فى القاهرة "محمد لمين ولد محمد فال" والذى حصل على (٧ مقاعد)، و"التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة" الذى يرأسه أحد أبناء عمومة الرئيس السابق "معاوية ولد سيدى أحمد الطايع" والذى حاز نحو (ثلاثة مقاعد)، و"الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم" المنشق عن حزب المعارضة

"اتحاد القوى الديمقراطية" الذى حصل على (ثلاثة مقاعد)، وأحزاب "اتحاد الوسط الديمقراطى" المعروف محليا باسم الحزب الإسرائيلى "كاديما" لاعترافه بإسرائيل، على عكس جميع الأحزاب الموجودة فى الحقل السياسى، وحزبا "البديل" و"التجمع الوطنى للحرية" اللذان حصلا على مقعد لكل منهما.

وعلى صعيد البلديات لوحظ استمرار النفوذ التقليدى للوجهاء، وسيادة المرجعيات التقليدية والولاءات الضيقة؛ وهو مما جعل الأحزاب غير قادرة على الحصول على أكثر من ٢١٥١ مستشارا بلديا من أصل ٣٦٨٨ مستشارا[١١].

ثانيا – المستقلون:

يمكن تصنيفهم إجرائيا إلى كتلتين؛ هما:

أ – الإسلاميون المحسوبون على تيار الإصلاحيين الوسطيين، برئاسة المناضل "محمد جميل ولد منصور"، وقد حصلوا على نحو (٥ مقاعد).

ب – منسقية المستقلين ويرأسها المرابط ولد سيدى محمود" أحد أعمدة الحكم السابق، ومسئولون سامون فى عهد النظام السابق منشقون عن الحزب الحاكم سابقا "الحزب الجمهورى"، وقد حصلت على نحو (٣٩ مقعداً).

ومن ثم يلاحظ أن البرلمان الحالى يجمع خليطا من رموز النظام السابق جنبا إلى جنب مع رموز المعارضة السابقين؛ إذ قسمت الأحزاب الموجودة تحت قبة البرلمان إلى خمسة كتل؛ هى كتلة أحزاب المعارضة التقليدية التى تضم كتلة تكتل القوى الديمقراطية (١٢ نائبا) والتى يرأسها "محمد محمود ولد لمات" (أحد رموز المعارضة فى مدة الحكم السابق)، وكتلة

"الإصلاح والتغيير" التى تضم (١٠ نواب)، والتى يرأسها "محمد جميل ولد منصور"، وكتلة "اتحاد قوى التقدم" التى تضم (١٠ نواب)، والتى يرأسها "محمد المصطفى ولد بدر الدين" (أحد رموز "الحركة الوطنية الديمقراطية" MND).

أما فريق أحزاب الظل المعروفة بالأغلبية الرئاسية، فقد أنشأت كتلة ضمت حاليا (١٩ نائبا) يرأسها "سيدى محمد ولد محمد فال" (سفير سابق بالقاهرة)، وكتلة المستقلين التى تضم (٤٤ نائبا) والتى يرأسها "سيدى محمد ولد بادى".

وينتظر أن يُسهم التشكيل الحالى فى إثراء النقاشات داخل البرلمان؛ وهو ما يعد نقلة نوعية، بعد أن تعودت قاعة البرلمان على الصمت المطبق إلا لصوت واحد، والأيدى المرفوعة بالموافقة المطلقة على كل مشروع قانونى يأتى من الحكومة، بدون الاطلاع عليه؛ كما حصل فى الاتفاق الذى تم بين وزير النفط والشركة الأسترالية (وودسايد) الذى تضمن بنودا مجحفة، وافق عليها البرلمان، بدون أن يطلع عليها؛ بحجة وجود أوامر عليا.

وفى الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ) نُظم الاقتراع فى ٢٤ يناير عام ٢٠٠٧م، بين المستشارين البلديين البالغ عددهم نحو ٣٦٨٨ مستشارا، وقد ترشح لشغل مقاعد الشيوخ ١٧٠ قائمة، منها ١١٨ مستقلة، و٣٧ حزبية، و١٥ مشتركة؛ وذلك لانتخاب ٦٥ عضوا فى المجلس. وقد حصل المستقلون على ٢٣ مقعداً، ولم يتمكن تحالف أحزاب المعارضة من الحصول على أكثر من ١٠ مقاعد، فى حين حصل الحزب الحاكم سابقا (الحزب الجمهورى) على ثلاثة مقاعد[٢٢].

ويلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية فى الانتخابات التشريعية كانت مرتفعة؛ إذ بلغت فى انتخابات الشوط الأول نحو ٧٣٪، ونحو ٦٩٪ فى

انتخابات الشوط الثانى؛ وهو مما يعد مؤشرا طيبا على الإحساس العام بأهمية الاقتراع ودوره، ومن ثم الثقة بالميكانيزمات الأساسية لتحقيق الديمقراطية، بعد أن ظل الأمل الوحيد فى تحقيق تحول ديمقراطى معقودا على تدخل الجيش.

وينتظر أن تسهم النقلة النوعية التى حصلت بدءا بوضع دستور جديد، جُسد من خلاله مبدأ التداول السلمى للسلطة، عن طريق تحديد مدة الرئاسة بولايتين، وإلزام الرئيس المنتخب بأداء القسم بعدم المساس بهذا المبدأ، ومنع الرئيس المنتخب من شغل أى منصب حزبى أو الانتماء إلى أى حزب سياسى طيلة حكمه؛ وذلك بغية ضمان حياده. وينتظر أن تسهم التعديلات الدستورية فى حال العمل بها فى انتقال الدولة من حالة الدولة ذات الدستور إلى حالة الدولة الدستورية الديمقراطية، دولة القانون والحريات.

وهذا مما قد يسهم فى وقف انتشار ظاهرة الفساد الإدارى والمالى الذى أسهم فى نهب خيرات البلاد، والذى يعد التحدى الأكبر أمام تحقيق الإصلاحات الدستورية والإفادة من جميع الإمكانات الاقتصادية الواعدة فى حال استغلال الموارد المتاحة، بدءا بالثروات المعدنية من حديد ومنجنيز وذهب، مرورا بالثروات البحرية؛ إذ تعد الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ فى العالم بالثروة السمكية، وإذ قد نهبت هذه الثروات بمباركة الحكومات المتعاقبة وصمت منظمات المجتمع المدنى.

وقد خاضت بعض الدول المجاورة، ومنها المغرب، تجربة رائدة، انتهت بعد سنوات من الممانعة والمفاوضات إلى التزام الشركات التى تصطاد فى المياه الإقليمية ببعض الالتزامات؛ منها أن يكون نصف الطاقم الذى يعمل على متن البواخر محليا؛ وهو مما سيمكن من توفير دخول لآلاف من الشباب ذوى المؤهلات المتوسطة والعليا، وأن يتم تخزين الكميات التى يتم اصطيادها

محلياً؛ وهو مما سيمكن من معرفة الكميات المصطادة على وجه الدقة، ويقلص من التعديات على الأنواع النادرة التى يحظر صيدها، إضافة إلى البيض، وأن يتم التصنيع محلياً؛ وهو مما سيلزم الشركات بإقامة مصانع تسهم فى إنعاش الاقتصاد، كما ألزمت الشركات التى تصطاد فى المياه الإقليمية بأن تأخذ جميع احتياجاتها من البترول والغاز محلياً، وأن تتم عملية صيانة البواخر على الأراضى الوطنية؛ وهو مما سيشجع على إنشاء شركات عملاقة لصيانة السفن وإصلاحها، وينعش القائمة. ومن ثم سيسهم الأخذ بمثل هذه التدابير فى وقف الفساد والنهب القائم حالياً، وإنعاش الاقتصاد، وتحقيق طفرة اقتصادية ونهضة على جميع المستويات[٣].

وعلى صعيد الانتخابات الرئاسية نظمت انتخابات شفافة، ترشح فيها أكبر عدد من المرشحين فى تاريخ الانتخابات العربية بلغ نحو ١٩ مرشحاً، تنافسوا فى جو من الحرية والحياد التام للإدارة والإعلام الرسمى. وقد أسفرت نتائج الشوط الأول عن حصول المرشح "سيدى ولد الشيخ عبد الله" على نحو ٢٤,٧٩٪، وحصل منافسه "أحمد ولد داداه" على ٢٠,٦٨٪، تلاه التكنوقراطى محافظ البنك المركزى فى مدة الحكم الانتقالى "الزين ولد زيدان" الذى حصل على ١٥,٢١٪ من الأصوات، ثم "مسعود ولد بو الخير" أحد أقطاب تيار "حركة الحر" الذى حصل على نحو ٩,٨٪ من الأصوات، تلاه قائد "فرسان التغيير" الذى قام بكثير من المحاولات للإطاحة بنظام ولد الطايع، الضابط "صالح ولد حنن" والذى فاز بـــ ٧,٦٥٪ من الأصوات، كما حصل مناضل الحركة الديمقراطية MND "محمد ولد مولود" على ٤,٨٨٪ [٤].

ومن ثم فقد تأهل "سيدى ولد الشيخ عبد الله" و"أحمد ولد داداه" للشوط الثانى الذى أعلن كثير من التشكيلات السياسية والمبادرات الخاصة دعمها فيه للمرشح "سيدى ولد الشيخ عبد الله"؛ فقد أعلنت الأحزاب المعروفة بأحزاب

الأغلبية الرئاسية سابقا دعمها له، إضافة إلى ما يعرف بـــ "مبادرة المستقلين"، وكانت المفاجأة إعلان المعارض الراديكالى "مسعود ولد بالخير" دعمه للمرشح "سيدى ولد الشيخ عبد الله"؛ وهو مما تسبب فى حدوث انقسام داخل حزبه المحسوب على "التيار الناصرى"؛ إذ رأى كثير من كوادر الحزب التوجه الجديد تراجعا عن الخط النضالى للحزب.

أما المرشح الثانى أحمد ولد داداه فقد أعلن أغلب أحزاب "ائتلاف قوى التغيير" المعارض سابقا دعمها له فى الشوط الثانى؛ إذ أعلن "محمد ولد مولود" رئيس "حزب اتحاد القوى الديمقراطية" دعمه، وكذا "صار إبراهيما" الذى حاز نحو ٩٪ من الأصوات فى الشوط الأول، كما أعلن "صالح ولد حنن" رئيس حزب (حاتم) دعمه، وأعلن الإسلاميون الذين كانوا قد دعموا "صالح ولد حنن" فى الشوط الأول دعمهم لـــ "أحمد ولد داداه" فى الشوط الثانى، واختارت ثلاث تشكيلات سياسية دعم مرشح "تكتل القوى الديمقراطية" ولد داداه فى الشوط الثانى بعد دعمهم الرئيس السابق "محمد خون ولد هيدالة" فى الشوط الأول، وسط انتقادات واسعة للمجلس العسكرى وحكومته الانتقالية من قادة الأحزاب الثلاثة المشاركين فى التجمع، وهم "الشيخ ولد حرمة" رئيس (حزب التجمع من أجل موريتانيا) أحد أبناء المناضل "حرمة ولد بيان"، و"الشبيه ولد الشيخ ماء العينين" (رئيس حزب الجبهة الشعبية) و"المصطفى ولد أعبيد الرحمن" (رئيس حزب التجديد الديمقراطى)[١٥].

ولوحظ فى التجربة الموريتانية وجود استنفار تام لهيئات المجتمع المدنى المحلية والدولية التى أضحت تمثل إحدى أدوات الضغط على المؤسسات الحكومية، فقد لعبت دورا محوريا فى المراقبة المباشرة وغير المباشرة، كما لوحظ وجود حضور متميز للمؤسسات الدولية والإقليمية؛ وهو مما أعطاها فاعلية أكبر. وقد صرح ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية "سيسل

مولينى" فى ١٠ مارس ٢٠٠٧م، بأن "الحكومة الانتقالية وضعت فى وقت قياسى أسس إصلاح عميق لطريقة الحكم الرشيد، وإدارة شئون البلاد بطريقة محكمة!!"[١٦].

وينتظر أن تسهم التطورات الحاصلة فى موريتانيا فى إقامة دولة القانون القائمة على مبادئ الديمقراطية والتعددية والحكم الرشيد، والمعالجة الحكيمة لقضايا الحدود والمياه والمعارضة والتعاون الاقتصادى التى نرى – مع الدكتورة نيفين مسعد – أنها تعد القضايا الأساسية فى علاقات العرب مع جوارهم[١٧]، وحيث التحدى الجوهرى يكمن فى إقامة نظام قضائى لصون الحريات والحقوق الفردية والجماعية، وإيجاد الظروف الموائية لضمان توزيع عادل لثمار التنمية بين الجميع، واعتماد آليات جديدة تضمن التناوب السلمى.

على أن الإصلاح فى مجال الديمقراطية والعدالة وحماية الحقوق يحتاج دوما إلى نفس طويل. ومن ثم ينتظر أن يتجاوز الانتقال الحالى نحو الديمقراطية الطابع "الكرنفالى" ليحقق تغييرا حقيقيا ملموسا، بدءا من تغيير منطق الحكم وأسلوبه، وتعزيز وجود سلطة المجتمع المدنى وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وانتهاء عند رسم أولويات تسهم فى تحقيق طموحات الشعب الذى تطلع كثيرا إلى انتهاء الحكم "الأوتوقراطى"، حيث غياب ميكانيزمات الإصلاح، وتعطيل التعددية، وسيطرة الاستبداد الذى جعل من الثكنات محاضن للديمقراطية، بدل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى.

الهوامش:

١ – أ.د. أحمد يوسف أحمد، "مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى"، **المستقبل العربى**، العدد ٢٧٦، فبراير ٢٠٠٢، ص ١٣٣.

٢ – لم يزر مصر المجاورة ولو مرة واحدة، وفى خلال إحدى زياراته للسودان طلبت من المرافق العسكرى للرئيس محمد المختار بن بيه أن يلفت انتباه الرئيس إلى ضرورة زيارة مصر وتطوير العلاقات معها، كما حصل مع السودان، وأن تكون الأولوية لها فى أية صفقة، سواء فى مجال الاتصالات أو غيرها؛ وذلك لمكانتها الاستراتيجية.

٣ – رأى البعض فى هذه المؤسسة امتدادا لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التى نصت على مثل هذه الآليات لابتزاز حكام المنطقة باسم الديمقراطية والإصلاح السياسى لتحقيق أجندة استعمارية أبعد ما تكون عن طموحات شعوب المنطقة وتطلعاتهم. للمزيد حول المبادرة انظر: أحمد محفوظ بيه، "**المبادرات الغربية والعربية للإصلاح فى المنطقة العربية**"، بحث دبلوم الدراسات العليا فى التخطيط والتنمية، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٤).

4- Marienne Meunier, **"Mauritanie, et Maintenant?"**, Jeune Afrique, no.2412,du 1 au 14 Avril 2007, p 28.

5 – Marianne Meunier, **"Mauritanie bon courage Monsieur le président"** jeune Afrique, no. 2409, du 11 Mars 2007.

٦ – محمد المحجوب بن بينه، "**أتذكر ذكريات وخواطر**"، المؤسسة الموريتانية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

7 – MOKHTAR OULD DADDAH, **"La Mauritanie Contere Vents et marees"**, (Paris:KHARTHALA, 2003) p.254

٨ – أحمد محفوظ ولد بيه، "الممارسة السياسية للأحزاب فى موريتانيا"، بحث مقدم إلى مؤتمر **التحول الديمقراطى والتكيف الهيكلى فى أفريقيا**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية)، ٢٠٠٥.

٩ – مقابلة مع رئيس المجلس العسكرى للعدالة والديمقراطية، رئيس الدولة أعلى ولد محمد فال فى قناة الجزيرة القطرية، ٢٠/فبراير/٢٠٠٧.

10- EL HACEN MOCTAR, "Région et crise régionale: l'exemple de L'Adrar Mauritanie", **Thèse de docrorat:** Institut de géographie, Université de Rouen, 1988, p. 250.

11- Marienne Meunier, **"Mauritanie Modus Opprimant electoral",** Jeune Afrique, no. 2408, du 4 au 10 Mars 2007.

12- Abd Allah Ben Ali, "Lune De Miel a Nouakchott", **Jeune Afrique,** no. 2418, Du 20 Mai 2007.

١٣ – أحمد محفوظ بيه، "**التعاون بين موريتانيا وباقى دول اتحاد المغرب العربى**"، بحث الليسانس، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، تخصص الدبلوماسية، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٩٥.

14- Marianne Meunier, "A, Armes Egales", **Jeune Afrique, no.** 2419, du 20 au 26 Mai 2007.

15- Marianne Meunier, "Mauritanie, Bon Courage Monsieur le president", **Jeune Afrique,** op. cite, p. 41.

16- CHEIKHNE OULD NENY "LE Changement Politique en Mauritanie", **NOUAKCHOTT INFO,** no. 258, 20 Mai 2007.

١٧ – أ.د. نيفين مسعد، "السياسة الخارجية العربية تجاه إيران"، **المستقبل العربي**، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٢٧٩، مايو ٢٠٠٢، ص ٨٥-١١٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية